

كو تماري عيراق  
داد كاي بالاي ني تي كادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد ١٤٧/اتحادية/ميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٤ برئاسة القاضي السيد محمد المصمودي وعضوية كل من السادة القضاة فائق محمد الماضي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بيان ومحمد صالح التليلي وعهود صالح التميمي وميخائيل شمشون حسن كوركيس وحسين ابو ائتمن الماؤونين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / صالح حسن ثبيبي - وبجانبه المحامي مصطفى صلاح الشبيطاط  
المميز عليه - المدعي عليه - وزير الدفاع/إضافة لوظيفته - وبجانبه الموقف العقابوي  
عبد الكريم لعيبي .

المرام

ادعي المدعي (المميز) بواسطة وبجانبه أمام محكمة القضاء الإداري أن المدعي عليه أصدر الأمر الوزاري بكتابه التعريف في (١٢٣٥٧/١) في ٢٠١١/٧/٦ والمتضمن إحالته إلى التقاعد برتبة عميد وأنه قد جانب الصواب وخالف القانون ذلك أنه مفضول سياسي وعاد إلى الخدمة برتبة عميد بعد شموله بالقانون إعادة المفضولين السياسيين امشداً إلى الأمر الوزاري المرقم (٥٧٦) والصادر من دائرة المدعي عليه/إضافة لوظيفته والمسئول بأحكام قانون المفضولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وتعليماته مستثنى من الإحالة إلى التقاعد لبلوغه السن القانوني إذ كانت لديه الرغبة بالاستمرار بالخدمة ويحال إلى التقاعد إذ بلغ الثامنة والسون من العمر وأنه يبلغ الخامسة والسون من العمر وأحيل إلى التقاعد برتبة عميد رغم أن لديه خدمة بلغت اثنا عشر سنة وسبعة أشهر وعشرة أيام ويستحق الترقية إلى رتبة نواب وأسم تسم ترفيسته ولا إحالته إلى التقاعد برتبة نواب صلاً بأحكام المواد (١٣) أولاً وثانياً و(١٧) خامساً) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري .  
تقدم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٦ ورفغ تعلقه بموجب كتاب التعويضية العسيرة لشؤون المحاربين المعد في (١/٢٠/١٤٢٩) في ٢٠١١/٩/١٩ وقد رد التعلق بموجب كتاب وزارة الدفاع/مكتب الأمين العام العدد في (١/٢٤٦٣٢) في ٢٠١١/١٠/٩ .  
أقدم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/١١/٢ طلباً بالحكم بإلغاء الأمر الوزاري



المصدر من المدعي عليه/إضافة لوقتته بقلبه المرقم إلى (١٢٣٥٧/١) في ٢٠١١/٧/٦ المتضمن  
إبعثته إلى التقاعد وإعاقته إلى الخدمة وترقيته إلى رتبة لواء استناداً لعدد  
(١٣/أولاً وثالثاً و١٧/بخاساً) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري والمادة (الرابعة/ثالثاً) من  
قانون إعادة المصوبين السياسيين . ونتيجة الترافعة المضروبة العتية قررت محكمة القضاء  
الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٨/٦ وبعد الاستشارة (٢٠١١/١/١٩٩) الحكم برد دعوى المدعي . طعن  
وتكلم المميز (المدعي) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المنفوخ عنها  
ترسم بتاريخ ٢٠١٢/٩/٤ طلباً لغضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي  
مقدم ضمن امدد القانوني قرر قبوله شكلاً . وادى عطف النظر في القرار المميز تبين بأنه يحيل  
للمدعي عليه ( المميز عليه ) وان مصدر الأمر التمييزي المرقم ( ١٢٣٥٧ ) في ٢٠١١/٧/٦  
قرر بموجب اعادة المدعي (المميز) على التقاعد برتبة صيد لفرغه من القانوني وذلك استناداً  
لائحكام المادة (٧٨) من التسور صلا بأحكام المادتين (٣/أولاً و١٥/أولاً) من قانون الخدمة  
والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ . والمادة (١/ثالثاً) من قانون اعادة المصوبين  
السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ . وقررت محكمة القضاء الإداري رد الدعوى لدى الطعن  
أسماها بالأمر المنكور للأسباب المبينة في حيثيات الحكم وحيث ان المادة (٨٤) من قانون الخدمة  
والتقاعد العسكري رقم ( ٣ ) لسنة ٢٠١٠ قد قررت بأن (( تتولى اللجنة المشكلة بموجب الفقرة  
( أ ) من البند ( ز / أولاً ) من المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦  
المعدل .تنظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها . الناشئة عن تطبيق تلك القوانين ،  
أي ( قانون الخدمة والتقاعد العسكري ) المشار إليه أعلاه فيكون بذلك موضوع الدعوى مرجع  
للعن . وهي اللجنة المتوه عنها آنفاً . وحيث ان الفقرة ( د ) من البند ( ثانياً ) من المادة (٧)  
من قانون مجلس شورى الدولة رقم ( ٦٥ ) لسنة ١٩٧٩ المعدل قد حددت التفصيل  
محكمة القضاء الإداري بالنظر ( في صحة الأوامر والقرارات ، التي تصدر من الموظفين



كوت ماري عراقي  
داد كافي بالأي لنيكيتيادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٧/تعدنية/تيميز/٢٠١٢

والهيئات في موافق الدولة والقضاء العلم التي لم يعين مرجع للظعن فيها ) ، مما كان يقتضي  
والحالة هذه رد الدعوى شكلاً من جهة وعدم الاختصاص . وحيث أن محكمة القضاء الإداري لم  
تتزم بوجهة النظر القانونية أعلاه وقررت رد الدعوى لسبب آخر ، عليه فقرر تصديق الحكم  
المعيز من حيث النتيجة ورد الظعن التمييزي وتحصيل المعيز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق  
في ٢٠١٢/١٢/٤ .

  
الرئيس  
مهدت المحمود

  
العضو  
طارق محمد السامري

  
العضو  
مظفر ناصر حسين

  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم احمد باهان

  
العضو  
محمد صائب الفخيدلي

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركييس

  
العضو  
حسن لو الكبيسي

مس. الدعوات